

أثر الأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية

- دراسة عينة من المصارف -

د.دوفي قرمية

أستاذ محاضر قسم " ب "

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميله-

Wisale2007@yahoo.fr

د.عقون شراف

أستاذ محاضر قسم " أ "

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف- ميله-

aggoun.charaf@yahoo.fr

Abstract

the global financial crises was committed due to the extreme American banks loaning with less quality, and dealing with financial derivatives that caused financial economic aggravation and economic ethical corruption instead of a real economy , As a result of that the Islamic banks are part of the international banking system and industries, it can be influenced by the cries too, The results of the study showed that there is no impact of the global financial crisis on the performance of Islamic banks.

key words: Islamic banks, the mortgage crises, Effects of the crisis

الملخص:

حدثت الأزمة المالية العالمية بسبب إفراط المصارف الأمريكية في منح القروض الأقل جودة والتعامل بالمشترقات المالية التي تسببت في تفاقم الاقتصاد النقدي على حساب الاقتصاد الحقيقي بالإضافة إلى انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي، وبما أن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصارف العالمية المتأثرة بالأزمة، فإن تأثر هذه المؤسسات قد يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بحكم أنها جزء من هذه المنظومة، ولقد أظهرت نتائج البحث عدم وجود أثر للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، أزمة الرهن العقاري، آثار الأزمة.

مقدمة

تطورت المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الغربية تطورا هاما، مما ساعد على توسع بعض المصارف نحو الأسواق الإقليمية والعالمية وزيادة التدفقات المالية الموجهة إليها من الخارج، ولقد أبدت هذه المصارف استعدادها للدخول في المنافسة الأجنبية من خلال تواجدها في أسواق المال العالمية مما جعلها منكشفة أمام الهزات التي قد تطال النظام المالي العالمي، ومن ثم فإن توسع الصناعة المصرفية الإسلامية فضلا عن تداعيات الأزمات المالية العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي باستمرار يفرض مجموعة من التحديات ينبغي أن يكون التصدي لها بمثابة إطار جديد لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية وضمان النمو المستدام والمتوازن لها.

ويصف بعض الخبراء والاقتصاديين الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات الدول في أكتوبر 2008، بثاني أخطر أزمة يتعرض لها النظام الاقتصادي العالمي بعد أزمة الكساد سنة 1929 وذلك بحكم تداعياتها التي شملت مختلف دول العالم، وبما أن المصارف الإسلامية جزء من المنظومة المصرفية العالمية ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية والمصارف المتأثرة بالأزمة، وتأثر هذه المؤسسات بالأزمة المالية العالمية قد يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية بحكم أنها جزء من هذه المنظومة وأنها قد ترتبط بأي تعاملات مالية مع المصارف التقليدية ولو بطريقة غير مباشرة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية محل الدراسة؟

وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية؟
- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية؟

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية؟

- هل يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على نسب الملكية في المصارف الإسلامية؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية عينة الدراسة "، وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية.

ولتحديد انعكاسات الأزمة المالية قمنا بمقارنة بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية قبل الأزمة المالية العالمية مع نتائجها بعد الأزمة، بالاعتماد وبشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصارف المختارة (مصرف دبي ومصرف أبوظبي من دولة الإمارات العربية المتحدة، مصرف قطر ومصرف قطر الدولي الإسلامي من دولة قطر، مصرف الراجحي ومصرف الجزيرة من المملكة العربية السعودية)، وذلك باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها، وللإجابة على فرضيات البحث استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، نظرا لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، ولذلك قسم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي

قدمت الأزمة المالية العالمية فرصة كبيرة لمعرفة ما إذا كان نظام التمويل الإسلامي يمكن أن يكون بديلا ماليا عالميا أفضل في المستقبل من النظام القائم على سعر الفائدة، والتي كانت سببا أساسيا في حدوث الأزمة، ويمكن حصر أهم أسباب الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية :

أولاً : التعامل بالربا والقروض الربوية

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب مصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2005، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007 بحيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم،¹ فالإسلام يمنع الفائدة على رأس المال وعمليات البيع والشراء الوهمية وما تجلبه من مكسب في جانب يساوي خسارة في جانب آخر، والتي لا تمثل إضافة حقيقية للاقتصاد ولا تقوم على عمل منتج، لأن الربا سبب رئيسي من أسباب المحق والخسران لقوله سبحانه وتعالى ﴿ ٢٧٥ ﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿ ٢٧٦ ﴾ سورة البقرة، الآية : 276.²

ويأتي التحريم المشدد للربا تشجيعاً لاشتراك جميع الموارد المالية في العملية التنموية وعدم الاكتفاء بإقراضها بالربا أو بإيداعها المصارف لقاء دخول ربوية ثابتة، ففي الربا حجب من موارد المجتمع واقتصارها على توليد دخول لا تترتب مباشرة على نشاط منتج مما يؤدي إلى الإضرار بالنشاط الاقتصادي وتعطيل حركة التنمية والتعمير،³ ولقد أعلن الله الحرب على أصحابها في قوله ﴿ ٢٧٦ ﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ ٢٧٨ ﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿ ٢٧٩ ﴾ سورة البقرة، الآية 278 - 279، وهذا تهديد شديد ووعيد أكيد لمن استمر على تعاظم الربا بعد الإنذار، وهذه الحرب هي حرب على الأعصاب والقلوب وحرب على البركة والرخاء وحرب على السعادة والطمأنينة.⁴

ويمكن حصر أهم عيوب الربا في النقاط التالي:⁵

1. تعطيل الطاقات البشرية: بحيث نجدها تشجع أصحاب الأموال على الكسل وإهمال العمل ذلك أنهم يحصلون على أموال دون أن يقابلها أي جهد فكري أو بدني، " وذلك لأن رأس المال وجد السبيل السريع للريح المضمون بالقرض الربوي، ومن جهة أخرى نجد أن المواهب الناشئة غير قادرة على العمل المستقل بنفسها لذلك يعجز الناشئين عن شق طريقهم للعيش المستقل المحاط بحوافز العمل الجاد والإبداع الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل المواهب، وهذا ما أيده الاقتصاديون الشهير جون ميناركينز في كتابه النظرية العامة بقوله: إن ارتفاع سعر الفائدة

يعوق الإنتاج لأنه يغري صاحب المال للادخار للحصول على عائد مضمون دون تعريض أمواله للمخاطرة في حالة الاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية، كما أنه من ناحية أخرى لا يساعد رجل الأعمال على التوسع في عمله لأنه يرى أن العائد من التوسع وما فيه من مخاطر يعادل الفائدة التي سيدفعها للمقترض سواء كان الاقتراض عن طريق المصرف أو بموجب سندات، ولذلك نادى بضرورة تخفيض سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها لتحقيق فكرة التشغيل".⁶

2. تعطيل المال: يتطلع صاحب المال من وراء استثماره للحصول على فائدة أعلى تفوق تطلعه إلى نوعية المشروع من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بقدر اهتمامه بنسبة الفائدة التي يتلقاها من المشروع، حتى أنه يعتمد في بعض الأحيان إلى حبس المال طمعا في الحصول على نسبة أعلى من الفائدة في المستقبل.

3. عيب التضخم: وينتج هذا العيب بسبب وجود اتجاه تصاعدي في الأسعار، فرفع سعر الفائدة يجبر المقترض على رفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها وبالتالي تضاف محاسبا إلى سعر التكلفة التي يتحملها المستهلك.

4. عيب الكساد والبطالة: مع ارتفاع الأسعار ينخفض الطلب على السلع والخدمات لضعف القدرة الشرائية للمستهلك مما يعرض المنتجات إلى الكساد، وعندئذ تخفض المصانع من قدرتها الإنتاجية كما تقوم في نفس الوقت بتسريح جزء من قوة العمل التي تتحول إلى البطالة، وهكذا تدخل الدولة في حلقة الأزمة الاقتصادية.
بالإضافة إلى:⁷

- ما تسببه من سوء لتوزيع الثروات بين الناس وحصرها بين الطبقة الغنية منهم سواء كانت مانحة للمال أو القدرة على تقديم الضمانات المطلوبة للحصول عليه.

- ما تمثله من هدر للموارد الاقتصادية حيث يوجه غالبا إلى مشاريع وأنشطة تعود بالضرر على المجتمع دون توجيهها إلى المشاريع التنموية والاستثمارية.

_ التمويل الربوي يؤدي إلى التوسع في منح الائتمان دون أن يرتبط بالنشاط الاقتصادي الحقيقي.

وهذا ما حدث بالفعل في الأزمة المالية العالمية " أزمة الرهن العقاري"، فمنذ حوالي عقدين من الزمن تطرق الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد "موريس آلي" إلى الأزمة الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، معتبرا أن الوضع على حافة بركان ومهدد بالانهيار تحت وطأة الأزمة المضاعفة المديونية والبطالة، ولقد اقترح للخروج من الأزمة وإعادة التوازن شرطين أساسيين وهما:⁸

• تعديل معدل الفائدة في حدود الصفر%.

• مراجعة معدل الضريبة فيما يعادل 2 %.

وهذا ما يتطابق تماما مع إلغاء الربا ونسبة الزكاة 2.5 في النظام الإسلامي.

ثانيا: الرهن العقاري وإعادة بيع أورهن العقار

من أهم الأسباب التي نجمت عنها الأزمة المالية العالمية إقراض القطاع العقاري والمبالغة في ذلك، فقد كانت المؤسسات المالية الأمريكية تراهن على مواصلة ارتفاع أسعار العقارات لسنوات مقبلة، الأمر الذي أدى ليس فقط إلى التوسع في الائتمان العقاري مقابل رهن هذا العقار بل وتخفيض معايير منح هذه القروض فقد منحت المصارف الأمريكية قروضا لأفراد وشركات لا يتمتعون بملاءة مالية جيدة وبتسهيلات مبالغ فيها، فلقد ارتفعت نسبة الرهن العقاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من 46% خلال التسعينات لتصل إلى 73% عام 2008 أي ما يساوي حوالي 10.5 تريليون دولار أمريكي، نتيجة مبالغة المصارف الأمريكية في الإقراض العقاري حتى تجاوزت نسبته أكثر من ستين حجم رؤوس أموالها كما حالة المصرف السويسري " USB"، ولم يتوقف الأمر عند رهن العقار مقابل قرض بفائدة بل عمد أصحاب العقارات المرهونة للحصول على قروض للاستثمار في شراء العقارات برهن عقاراتهم المرهونة أصلا رهنا آخر من الدرجة الثانية نتيجة إعادة تقييم العقار لارتفاع سعره، وبالتالي يتحمل العقار الواحد بحقوق رهن متعددة.⁹

كما أن الاقتراض لمبالغ كبيرة من المال لمجرد امتلاك عقار حتى إن فاق ذلك القدرات المالية الفعلية للمقترض يعتبر أحد أشكال التبذير والاستهلاك الترفي الذي حرّمه الإسلام وذلك كما يتأكد من قوله تعالى ﴿٢٦﴾ إِنَّ الْمُبْتَدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴿٢٧﴾ سورة الإسراء، الآية : 27.¹⁰

ثالثا: توريق الديون

يقصد بتوريق الديون " إعادة بيع الديون القديمة بفوائدها وضماناتها أو بتغيير فوائدها وضماناتها وجعلها سندات تباع بفوائد للجهات الأخرى "، مما يجعل الديون تنمو بشكل لا يمكن إخضاعه لضوابط النمو الاقتصادي، فمع غياب ضوابط النمو يتزايد حجم المديونية بمعدلات أسرع من معدلات نمو الاقتصاد، بحيث تصبح عبئا على الاقتصاد الحقيقي تستنزف من إنتاجه الحقيقي على حساب الوحدات الاقتصادية وتتضاعف الفوائد أضعاف مضاعفة.¹¹ فللمصرف ديون على مقتضيه تتمثل بمحفظه القروض التي يمتلكها، محفظة القروض هذه لها أوقات مختلفة للاستحقاق ولها درجات مخاطرة مختلفة تعتمد على ملاءة المقترض ونوعية الضمانات، ما يقوم به المصرف لتسييل هذه المحفظة هو تجزئة هذه المحفظة إلى أجزاء متجانسة من حيث نوعية القروض التي يمتلكها، يقوم بعدها ببيع هذه السندات لمستثمرين حول العالم من خلال سوق التداول، فالعملية إذن هي متاجرة بالديون التي للمصرف على مقتضيه، من خلال تحويلها إلى سيولة في مقابل التضحية بجزء من العائد على ديونه الأصلية (قروضه الممنوحة) فصار المصرف بذلك مدينا لأولئك المستثمرين، فعملية التوريق هذه هي عملية بيع دين بدين لغير المدين وهذا ما نهى عنه الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في بيع الكالئ بالكالئ لأن في ذلك غررا واضحا وما ينجم عنه من نشر لمخاطر الدين.¹²

رابعا: التعامل بالمشتقات المالية

بمعنى منتجات أو مشتقات مالية لا تستند إلى أصول حقيقية وهذا ما يزيد من الغرر نتيجة بيع الديون المنهى عنه في الشريعة الإسلامية، هذه الابتكارات المالية التي كان الهدف منها تجنب المخاطر بتحويلها إلى الغير ساهمت إلى حد كبير في تفاقم الأزمة وتعميقها،¹³ وذلك للأسباب التالية:¹⁴

- تعد من جنس الربا المحرم شرعا فحصول أحد العاقدين على مال بغير عوض يمثل مصلحة زائدة فيها ربا واضح؛

- تعد من جنس القمار والرهان الذي حرّمته الشريعة الإسلامية فالمشتركون والبايعون فيما إما مغطون للأخطار أو مضاربون على الأسعار، فالمغطون يأخذون موقفا مستقبليا لتغطية

مخاطر تغير أسعار السلعة ويفعلون ذلك مقامرة ومراهنة على استقرار الأسعار في السوق، أو اتجاهها في غير مصلحة تنفيذ العقد من جانب الطرف الآخر، أما الطرف الآخر فإنه يبذل هذا المال على محض المراهنة على ارتفاع الأسعار أو انخفاضها وفقا لمركزه وما يحقق مصلحته فمكاسب أحد الأطراف هي دائما على حساب الطرف الآخر؛

- ينتفي فيها الملك والقدرة على التسليم ويسوى الفرق ربحا أو خسارة أو يتم نقل المراكز ببيع ما اشترى أو شراء ما يبيع كل ذلك دون قبض، فهي من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده وبيع الكالء بالكالء لأنها تتبادل فيها غالبا التزامات وليس سلعا، وبيع ما لم يقبض لكونها تتم عادة على ما لا يملك ولا تهدف عادة إلى تسليم السلعة لأن كل هدفها هو تحقيق أقصى ربح ممكن لأحد أطرافها من جراء فروق الأسعار.

وهكذا فقد ساهمت المشتقات المالية بشكل أساسي في تفاقم الأزمة المالية، لأنها لا تتضمن تجارة بأصول حقيقية وإنما هي عقود متعلقة بتحقيق شروط أو أحداث في المستقبل وهي أقرب للقمار منها للتجارة، والغريب في الأمر أن المشتقات المالية نشأت أصلا لحماية المستثمرين من تقلبات الأسعار ولكن مع مرور الوقت أسيء استخدامها، فبدلا من أن تسهم في حماية المستثمرين تحولت إلى أداة مضاربة أو مقامرة بهدف تحقيق الربح فقط،¹⁵ ولقد أشار الاقتصادي الفرنسي الحائز على جائزة نوبل لعام 1988 موريس آلي في مقال بعنوان " الغرب أمام كارثة " إلى أن سيطرة الاقتصاد الرمزي على الاقتصاد الحقيقي سيقود إلى الانهيار حيث يمثل ما يزيد عن 40 مرة الاقتصاد الحقيقي، بمعنى أن التدفقات المالية التي ترتبط بالاقتصاد الرمزي من بورصات ومضاربات ومقامرات تمثل 40 مرة حجم الاقتصاد الحقيقي المرتبط بالإنتاج والاستثمار والعمل، وقد سعي هذا بالفقاعات المالية.¹⁶

خامسا: المضاربات قصيرة الأجل

والمضاربة هي بيع وشراء صوري لا بغرض الاستثمار لكن بغرض الاستفادة من التغيرات التي تحدث في القيمة السوقية للأوراق المالية والحصول على فارق السعر كريح رأسمالي،¹⁷ وينتج عن المضاربة الكثير من الأضرار والآثار السلبية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي من هذه الآثار الآتي:¹⁸

- التأثير الضار على مستويات الأسعار عن طريق نشر الإشاعات الكاذبة وبعض الأساليب الملتوية، واحتكار صكوك معينة ثم التحكم بأسعارها في السوق أو القيام بحركات بيع وشراء مصطنعة بقصد رفع الأسعار أو خفضها؛
- زعزعة استقرار النشاط الاقتصادي والذي يسببه انهيار المشروعات والمؤسسات التي تسهم في عملية التنمية الاقتصادية وانصراف المستثمرين عنها إلى مشروعات أقل نفعية للمجتمع، مما يوظف الأموال بصورة غير مناسبة باعتبار أن المضارب لا يهتم بتحقيق أي قيمة حقيقية غير الربح واغتنام الفرصة؛
- تؤدي المضاربة إلى التأثير على الاستثمارات طويلة الأجل المطلوبة في عمليات التنمية وتعرضها لعمليات البيع المستمر بسبب تذبذب أسعارها، وهذا يؤدي إلى دوران رأس المال بعيدا عن دورة الإنتاج؛
- للمضاربة آثار تضخمية نتيجة تمويل المصارف التجارية لهذه المضاربات مما يؤثر على مستويات الأسعار جراء التوسع في منح الائتمان مما يشكل ضغوطا تضخمية على الاقتصاد المحلي، وهذا يؤدي إلى آثار سلبية على توزيع الثروة بين الأفراد.

سادسا: تفاقم الاقتصاد النقدي على حساب الاقتصاد الحقيقي أو الفعلي

أسواق المال والمصارف هي محطات يتم من خلالها تحويل مدخرات الأفراد والمؤسسات إلى مشروعات فعلية تنتج سلعا وخدمات وتوظف عمالة وتساهم في تطوير التقنية والمعارف، والتي تساهم في رفع كفاءة استغلال الموارد، وهذا النشاط الفعلي يؤدي بدوره إلى زيادة المبيعات ومعها الأرباح ونتيجة لكل ذلك ترتفع أسعار أسهم هذه المؤسسات العاملة في القطاع الحقيقي ويقبل الأفراد على شرائها وتستخدم هذه الأموال في زيادة النشاط الفعلي، غير أن أسواق المال اليوم ومعها المصارف لم تعد تقوم بهذا الدور الفعال للاقتصاد الحقيقي وذلك لأن الأموال تم فصلها عن الاقتصاد الحقيقي وتحولت إلى ثروات نقدية تتم المتاجرة بها على الورق، وقد ترتفع أسعار أسهم الشركات وقد تنخفض ولكن ليس بسبب تغيرات موضوعية في أداء هذه الشركات وإنما بسبب المراهنات والغش والتحايل من قبل قلة من المستثمرين، الأمر الذي يجعل الكثير من حالات الارتفاع في أسعار هذه الأسهم هو أقرب إلى الفقاعة التي لا بد أن تنفجر.¹⁹

ولكي يستمر الاقتصاد متوازنا في شقيه العيني (الحقيقي) والاقتصاد المالي لابد من أن يكون هناك تزامن وتناسق بين التيار السلعي والتيار المالي، بمعنى أن كل حركة للمال لابد أن يقابلها حركة للسلع وإلا كان في ذلك استخدام للمال في غير ما خلق له وحدوث الفساد والاختلال الاقتصادي، وهذا من أهم خصائص المؤسسات المصرفية الإسلامية حيث يركز عمل المصارف الإسلامية على التعامل في الاقتصاد الحقيقي والذي يتصل بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وليس الاقتصاد المالي الذي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي، ويستخدم المصرف الإسلامي أموال حقيقية مقابل إنتاج حقيقي بدون إضافة لكمية النقود المتداولة، مما يؤدي إلى التوازن النقدي دون أن يؤدي إلى اتجاهات تضخمية وذلك يؤدي إلى تجنب الأزمات المالية، وأيضا لا تعد النقود سلعة يتم إقراضها مقابل الحصول على أجر لها والذي يتحدد عن طريق سعر الفائدة طبقا للعرض والطلب على هذه النقود ولا تنتج بذاتها ربحا وإنما وسيلة للتبادل.²⁰

سابعا: البيع على المكشوف والشراء بالهامش

1. البيع على المكشوف : هو بيع أوراق مالية لا ينوي البائع تسليمها من حافظته المالية إما لأنه لا يملكها أساسا أو لأنه يملكها ولا ينوي أن يسلمها وقت البيع، بمعنى أن البائع يبيع ما لا يملكه من الأسهم لأنه يتوقع هبوطها، فيقوم باقتراض أسهم الشركة التي يتوقع انخفاض أسهمها من السمسار ويحتفظ السمسار بهذه الأوراق المالية كرهن لضمان السداد ثم يبيعها المقترض بالسعر السائد ويشتريها عند انخفاض السعر ويعيد الأسهم لصاحبها ويحتفظ لنفسه بالفارق الذي تحقق له من خلال هذه العمليات.²¹

2. الشراء بالهامش: هو أن يقوم المشتري بدفع نسبة معينة من القيمة السوقية للأوراق المالية التي يرغب في شراءها وباقي الثمن يعتبر قرضا يقدمه السمسار للمشتري ويتقاضى عليه فائدة محددة، ويقصد المضارب من وراء ذلك توقع ارتفاع أسعار الأسهم أو السندات فيبيعها ويسدد من ثمن القرض ويكسب الباقي وهو غير جائز شرعا.²²

ثامنا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي

مثل الاستغلال، الكذب، الغش، التدليس، الاحتكار والمعاملات الوهمية، التي تؤدي إلى الظلم وهو ما يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمله، وبالتالي تدمير المدينين

وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم، بحيث تقوم مؤسسات الوساطة المالية على إغراء الراغبين المحتاجين للقروض والتدليس عليهم وإغرائهم بالحصول على القروض من المؤسسات المالية ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر والذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقرض المدين،²³ كما أن عقود البورصة ليست من شأنها أن يسلم البائع ما باع ولا المشتري ما اشترى، بل هي مجرد مراهنات على الربح من خلال عقود آجلة ومستقبلية لا تسليم فيها ولا استلام، إنما يتم التحاسب فيما على فروق الأسعار وبهذا ينشأ اقتصاد وهي قائم على المضاربة بعيدا عن الاقتصاد الحقيقي، ففي البورصة تتم ممارسات غير مشروعة وغير أخلاقية بالإضافة إلى أنها غير منتجة وضارة أحيانا.²⁴

المحور الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية

إن الفرق الأساسي بين عمل المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية هو أن المصارف التجارية التقليدية تعتمد على المتاجرة بالنقود بينما تعتمد المصارف الإسلامية على المتاجرة بالسلع، ويترتب على ذلك أن النقود لا تلد نقودا بينما السلع تلد سلعا أخرى، كما يترتب على ذلك أن المتاجرة بالنقود تدخلنا في الاقتصاد الوهمي بينما تدخل المتاجرة بالسلع في الاقتصاد الحقيقي، وهذا الأمر هو ما عبر عنه أحد الاقتصاديين الدوليين بقوله بأن 98% من الاقتصاد الوضعي هو اقتصاد وهمي وأن 2% فقط من النقود هي التي يقابلها أصول (سلع)، بينما في عمليات المصارف الإسلامية نجد أن النقود التي يتم التعامل بها يقابلها أصول من السلع والخدمات بنسبة 100%. كما تتميز المصارف الإسلامية بعدم تعاملها بالبيع المحرمة شرعا بينما نجد أن المصارف التجارية التقليدية أغلب عملياتها تتم عن طريق بيع الربا أي بيع النقود مقابل سعر فائدة (زيادة من نفس الجنس مقابل الأجل)، عن طريق الإقراض المباشر للنقود مقابل فائدة مصرفية مشروطة مسبقا مرتبط بمعدلها بالزمن، كما أنها تتعامل ببيع الغرر خاصة في المشتقات المالية والبيع الآجلة وبيع رهونات العقارية وبيع الديون (بيع الكالئ بالكالئ) وهي العمليات التي كانت أساس حدوث الأزمة المالية العالمية،²⁵ لذلك فالمصارف الإسلامية أقل تأثرا بالأزمة من المصارف التقليدية لأنها لا تشتري أية أوراق مالية مبنية على الديون الربوية وهي في معزل عن التأثر بالديون المتعثرة وعن انتقال التأثير إليها من المؤسسات التقليدية التي هوت إلى بؤرة الإفلاس.

إلا أن المصارف الإسلامية التي تعاملت مع المصارف التقليدية بعقد المربحة بالسلع الدولية تحمل في ميزانياتها ديونا بالبلادين من الدولارات على مصارف تقليدية عالمية وإقليمية، كما أن المصارف التي تعاملت بالتورق مع زبائنها وحاملي بطاقات ائتمانية قائمة على قلب الديون عن طريق التورق تحمل كذلك في ميزانياتها الكثير من الديون المضخمة على زبائن معرضين جدا للتعثر بسبب انهيار استثماراتهم في الأسواق المالية المحلية والعالمية، والمصارف الإسلامية التي استثمرت مبالغ كبيرة في أسواق الأسهم العالمية قد تأثرت أيضا بسبب انهيار هذه الأخيرة كما تأثر عملاؤها وخسروا مبالغ كبيرة أيضا في صناديق الاستثمار بالأسهم، مع ملاحظة أن هذه الصناديق كانت موفقة بابتعادها عن أسهم القطاع المالي التقليدي وغيره من القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة، كل ذلك يجعل ديون المصارف الإسلامية أكثر استقرارا من ديون المصارف التقليدية العالمية، ويجعل الأزمة المالية مستوردة بالنسبة للمصارف الإسلامية من المصارف التقليدية المحلية والإقليمية.²⁶

إلا أن التأثير السلبي للأزمة المالية على النشاط الاقتصادي العالمي وكل مؤسسات السلع والخدمات المختلفة أثر بطريقة غير مباشرة على المصارف الإسلامية حيث أنها لا تستطيع أن تكون معزولة عن العالم، والمصارف الإسلامية كانت أفضل في تحمل آثار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وأن نمو الائتمان وحجم الأصول لدى المصارف الإسلامية كان كبيرا جدا بالمقارنة بالمصارف التقليدية، وهذا راجع إلى أن المصارف الإسلامية أقرضوا الجزء الأكبر من محفظتهم إلى قطاع الاستهلاك والذي لم يتأثر بالأزمة، وأن محدودية تعرض المصارف الإسلامية إلى الأصول المعقدة وغير الشفافة وغياب الرافعة المالية المفرطة يحميها من الوقوع في الأزمات،²⁷ واعتمادها على الودائع أكثر من اعتمادها على التمويل يضيف لها قدرا إضافيا من الاستقرار أي أن المصارف الإسلامية تمتاز بالاستقرار بالمقارنة بالمصارف التقليدية،²⁸ وإضافة إلى ما سبق فإن مسح مشترك أجراه المصرف البريطاني " HSBC " ومجلة " The banker magazine " عام 2008 أظهر بأن الأصول العائدة للمصارف الإسلامية وكذلك المصارف التقليدية التي لديها منافذ إسلامية قد ارتفعت بنسبة 29 % على خلاف المصارف التقليدية إذ لم تتجاوز نسبة الزيادة في أصولها 6.8 %، وتؤكد الدراسة المذكورة بأن الصلة الوثيقة بين قطاع التمويل والأصول الحقيقية ساعدت على حماية القطاع المالي الإسلامي من الآثار

السلبية للأزمة المالية، ولكن بعد انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي أي بعد مرور سنة من الأزمة (سنة 2009) أصبحت خسائر المصارف الإسلامية أكثر من خسائر المصارف التقليدية بسبب انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي والإنتاجي، كما أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية كانت ضعيفة وهذا ما أدى إلى انخفاض كبير في الربحية.

وعن تصدي المصارف الإسلامية للأزمة المالية قالت " Linda Eagle " مؤسسة أكاديمية للمصارف أن السبب الرئيسي لنجاة المصارف الإسلامية هو طبيعة نشاطها واعتمادها على الشريعة الإسلامية، لأن الشريعة الإسلامية تمنع إقراض أموال وهمية بمعنى أن المصارف الإسلامية لا تعطي ما لا تملكه فعلا من الأصول المادية، وهذا يعطيها درعا واقيا يحميها من المخاطر المباشرة للأزمات المالية، إلا أنها ليست بمنأى عن الآثار التي خلفتها الأزمة حيث أنها تمثل جزء من الاقتصاد العالمي ولها علاقات بالمؤسسات الإنتاجية والخدمية وتأثر هذه المؤسسات يؤدي إلى تأثر المصارف الإسلامية، إلا أن أحكام الشريعة الإسلامية تساعد على تخفيف هذه الآثار والواقع يؤكد عدم تعرضها لإفلاس أو لصعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب الأزمة²⁹، كما أن دراسة لصندوق النقد الدولي أكدت على أن المصارف الإسلامية أكثر استقرارا وحافظت على تماسكها خلال الأزمة.³⁰ أي أن المصارف الإسلامية قادرة على امتصاص الصدمات الخارجية نتيجة اعتمادها على أسلوب المشاركة وتوزيع المخاطر بالإضافة إلى أنها تربط الاقتصاد الحقيقي بالاقتصاد النقدي مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي،³¹ وفيما يلي تلخيص لآثار الأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية:

أولا : الآثار الايجابية

وتتمثل فيما يلي:³²

1. إن أول أثر ايجابي للأزمة المالية العالمية هو بروز المصارف الإسلامية واعتراف المجتمع الدولي بها وإفساح المجال لعملها والإشادة الدولية بها.
2. انتشار المصارف الإسلامية الجديدة وتحول الكثير من المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية، وقيام المصارف التجارية التقليدية بفتح فروع ونوافذ إسلامية.

3. تزايد نشاط المؤتمرات والندوات ومراكز البحوث التي تتناول الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص.
4. تزايد الاهتمام العلمي بتدريس الاقتصاد الإسلامي، فقد أعلنت الكثير من الجامعات عن تأسيس أقسام لتدريس الاقتصاد الإسلامي، بل إن بعض الجامعات قد أنشأت كليات لتخريج طلاب متخصصين في الاقتصاد الإسلامي بما في ذلك تخصص المصارف الإسلامية.
5. ازدياد ودائع المصارف الإسلامية عقب الأزمة وذلك لعدة عوامل أهمها:
- أ. تحول كثير من العملاء من الإيداع لدى المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية هروبا من مسألة الربا التي اتضحت أبعادها عقب الأزمة وخوفا من إفلاس المصارف التقليدية.
- ب. افتتاح الكثير من المصارف الإسلامية خاصة في دول الخليج العربي وبقية دول.
- ج. افتتاح بعض المصارف التجارية التقليدية لفروع ونوافذ إسلامية.
- د. اتجاه الحكومات في العالم للاستفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي مثل فرنسا وبريطانيا.
6. أصبح ينظر إلى المصارف الإسلامية على أنها جزءا من الحل للأزمة المالية.
7. تزايد استخدام صكوك التمويل الإسلامية سواء على مستوى القطاع الخاص أو على مستوى الحكومات والمؤسسات العامة والمجالس المحلية.
- ثانيا: الآثار السلبية
- تؤكد العديد من المؤشرات وصول فقاعات هذه الأزمة لتطال المصارف الإسلامية ومنها:
1. انخفاض مؤشرات البورصات العالمية مما يؤثر على استثمارات هذه المصارف في هذه البورصات سواء استثمارا مباشرا أو عن طريق صناديقها الاستثمارية.
2. تحد الأزمة من قدرة المصارف الإسلامية على منح الائتمان نتيجة أزمة الثقة التي يعاني منها القطاع المصرفي في العالم، مما يضعف من قدرتها على إدارة السيولة المتوفرة لديها مما يؤثر سلبا في نمو أرباحها.
3. تضخم المحافظ التمويلية الخاصة بالتمويل العقاري وهذا ما هدد المصارف الإسلامية بسبب الركود العالمي الذي انعكس بدوره على نتائج المصارف.

4. تراجع سوق الصكوك الإسلامية التي تعتبر من أنشط وسائل الدين في الصناعة المالية الإسلامية، وإن تمثل ذلك في شكل تراجع في الأرباح والنمو وليس في قيمة الأصول.33
5. أدى اندلاع الأزمة إلى انخفاض الأصول العقارية على مستوى العالم ومن ثم تأثرت أصول بعض المصارف الإسلامية.
6. في ظل انخفاض حجم الأصول وزيادة المخاطر المحتملة اضطرت المصارف الإسلامية إلى اقتطاع مخصصات كبيرة لمواجهة انخفاض قيمة الأصول مما أثر على أرباحها وعلى احتياطياتها.
7. انخفاض صافي أرباح المصارف الإسلامية نتيجة لعدة عوامل أهمها :
أ. انخفاض أنشطتها الاستثمارية نتيجة الأزمة.
ب. انخفاض حجم الخدمات المصرفية وبالتالي انخفاض عوائدها خاصة تلك الخدمات المرتبطة بالجانب الاستثماري كخدمات الضمانات والاعتمادات.
ج. اقتطاع جزء من الأرباح لمواجهة المخصصات وانخفاض دخول المصارف الإسلامية.
8. أدى انخفاض دخول المصارف الإسلامية إلى انخفاض العائد على الموجودات كنتيجة طبيعية لانخفاض الدخل وتأثرا بالأزمة.
9. انخفاض العائد على حقوق الملكية نتيجة لانخفاض صافي الأرباح.34
- غير أن هذه التأثيرات تبقى محدودة بالنظر لما أصاب القطاع المالي التقليدي من أضرار بالغة أدت إلى تغيير جذري في القوانين والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الخاضع لقوانين السوق، ويعود ذلك إلى القيود والضوابط الدينية التي تقوم عليها الصيرفة الإسلامية.35
- المحور الثالث: تحليل أداء المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة واختبار الفرضيات
- تسعى المصارف الإسلامية كغيرها من المصارف إلى تحسين أداءها بتحقيق أعلى معدلات الربحية لضمان بقائها واستمرارها، وذلك باستخدام الأصول التي تملكها وعن طريق أوجه التمويل والاستثمار المختلفة، وسنحاول من خلال هذا المحور تحليل بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2004 – 2011) والتي تشمل فترة حدوث الأزمة المالية العالمية.

أولاً: معدل العائد على الأصول قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

يعتبر معدل العائد على الأصول المعيار الأكثر شمولاً لقياس فاعلية الإدارة المالية فهو يمثل العلاقة بين الأموال المكتسبة (الأرباح) والأموال المستثمرة (الموجودات) ويستخدم لمقارنة المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع، وكلما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل، وتقاس هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:³⁶

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وفيما يلي جدول لمعدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة:

الجدول رقم 01: معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية* (%)

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj
قبل الأزمة	2004	1.50	0.96	5.36	3.63	1.75
	2005	2.47	1.55	7.21	10.31	6.19
	2006	2.44	1.57	9.88	6.87	12.55
	2007	3	1.74	7.80	6.81	3.71
بعد الأزمة	2008	2.03	1.66	6.24	3.90	0.80
	2009	1.44	0.12	4.59	4.72	0.09
	2010	0.9	1.36	3.39	4.59	0.08
	2011	1.16	1.55	2.97	2.79	0.77

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل العائد على الأصول كان متزايداً في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال (2004-2007)، نتيجة النمو القوي في قيمة الأرباح الصافية التي حققتها في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق نسبة النمو في إجمالي الموجودات مدعومة بوجود الموارد المالية التي تمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية، وهو ما يعكس قدرة هذه

المصارف على استثمار الأصول التي تمتلكها أي قدرتها على تحويل الاستثمارات إلى أرباح، ثم بدأ هذا المؤشر في الانخفاض بعد وقوع الأزمة المالية العالمية خاصة سنة 2009 التي شهد فيها هذا المؤشر انخفاض شديد في كل المصارف نتيجة انخفاض صافي أرباح المصارف بسبب انخفاض إيراداتها من المراجحات الدولية والاستثمارات العقارية وزيادة حجم المخصصات تأثراً بالأزمة مقابل ارتفاع قيمة موجوداتها، بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها العديد من الدول العربية، ليبدأ في الارتفاع بعد سنوات قليلة من حدوث الأزمة المالية.

ثانياً: معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

هي نسبة أخرى من نسب الربحية أو الأداء المالي التي تقيس ما حققته كل وحدة نقدية مستثمرة من الأرباح لأصحابها، أي العائد المتحقق للمساهمين من استثماراتهم في البنك، فكما كانت هذه النسبة أعلى كانت ربحية البنك أفضل بالنسبة لمالكيه، الأمر الذي يدل على أداء أفضل، فإذا كان معدل العائد على حقوق الملكية يساوي 5.2% فهذا يعني أن كل 1 وحدة نقدية مستثمرة من قبل أصحاب المصرف الإسلامي، من أسهم واحتياطيات وأرباح محتجزة يتحقق عليه عائد مقداره 0.052 وحدة نقدية فقط، وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وفيما يلي جدول لمعدل العائد على الأصول في البنوك الإسلامية محل الدراسة:

الجدول رقم 02: معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الأزمة المالية العامة (%)

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj	
قبل الأزمة	2004	15.43	8.16	28.21	40.40	34.39	12.61
	2005	27.69	17.03	32.86	74.06	41.82	32.86
	2006	17.88	20.65	39.66	40.51	36.18	47.02
	2007	23.56	14.18	35.98	28.77	27.32	16.74
بعد الأزمة	2008	19.38	15.09	29.30	18.02	24.13	4.68
	2009	13.5	1.09	20.04	20.58	23.54	0.61
	2010	7.72	12.62	19.45	23.27	22.33	0.63

6.4	22.48	13.34	15.45	13.47	10.38	2011	
-----	-------	-------	-------	-------	-------	------	--

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية كان متزايدا خلال الفترة (

2004-2006) ثم بدأ في الانخفاض.

ثالثا: الملاءة المالية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

تتمثل متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال في تحديد إطار العمل المتعلق بتنفيذ اتفاقية بازل الثانية، وهي المتطلبات الواردة في التعميم رقم 2009/27 المؤرخ في 27 نوفمبر 2009 الذي ألزم من خلاله المصرف المركزي الإماراتي المصارف العاملة في الدولة المحافظة على نسبة كفاية رأس المال تقدر بـ 12%،³⁷ ولقد أصدرت مؤسسة النقد العربي السعودي تعليماتها النهائية بخصوص تطبيق مبادئ بازل 3 اعتبارا من 1 جانفي 2013، وبناء عليه أدى هذا التطبيق إلى إجراء تعديلات جوهرية في احتساب رأس المال الأساسي والموجودات المرجحة المخاطر بموجب الركن الأول من بازل 3،³⁸ وتتمثل سياسة المصارف القطرية في الاحتفاظ بقاعدة رأسمال قوية من أجل الحرص على ثقة المستثمر والمقرض والسوق ولاستدامة التطوير المستقبلي للأعمال، ولقد حدد المصرف المركزي القطري الحد الأدنى المقرر بـ 10 % حين قررت لجنة بازل النسبة بـ 8%، ثم تم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لمتطلبات بازل 3 ابتداء من 1 جانفي 2014 تماشيا مع تعليمات مصرف قطر المركزي حيث حدد الحد الأدنى المطلوب لنسبة كفاية رأس المال كما يلي:³⁹

- الحد الأدنى بدون هامش الأمان المحتفظ بـ 10 %.

- الحد الأدنى مع هامش الأمان المحتفظ بـ 12.5 %.

وفيما يلي جدول لنسب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (

2011-2004):

الجدول رقم 03: نسب كفاية رأس المال قبل وبعد الأزمة المالية العالمية (%)

البيان	dib	a.dib	qib	Qiib	alrajhi	Baj
قبل الأزمة	2004	16.73	21.1	29.80	14.71	21.35
	2005	17.21	14.1	29.43	27.68	27.10
	2006	15.9	12.2	22.05	25.58	41.53
	2007	13.1	17	19.78	25.07	33.51
بعد الأزمة	2008	10.7	11.84	17.04	20.11	19.92
	2009	17.5	16.96	17.33	19.8	17.73
	2010	17.8	16.03	17.37	23.99	15.72
	2011	18.2	17.39	18.58	24.76	17.40

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب نسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية محل الدراسة بين الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى، إلا أنها تعدت في أغلب سنوات الدراسة الحد الأدنى المحدد من طرف المصارف المركزية التابعة لدول هذه المصارف والحد الأدنى المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهذا ما يدل على أنها تتمتع بملاءة مالية جيدة.

رابعاً: نسبة الملكية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية

تهدف هذه النسبة إلى معرفة ما تملكه البنوك من الأصول، وتقيس مدى اعتمادها على التمويل الداخلي لأنشطتها وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الملكية} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الموجودات}}$$

والجدول التالي يوضح تطور هذه النسبة في المصارف محل الدراسة خلال (2004 – 2011):
الجدول رقم 04: نسبة الملكية قبل وبعد الأزمة المالية العامة (%)

البيان	dib	a.dib	qib	qiib	alrajhi	Baj
قبل الأزمة	2004	1.50	11.86	19.02	8.99	13.87
	2005	2.47	9.11	21.94	13.92	18.84
	2006	2.44	7.63	28.51	16.97	26.69
	2007	3	12.30	21.69	23.67	22.20
بعد الأزمة	2008	2.03	11	21.29	21.64	17.21
	2009	1.43	11.14	22.92	22.95	14.96
	2010	0.90	10.77	17.44	19.74	13.67
	2011	1.16	11.53	20.42	20.94	12.16

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب نسب الملكية بين الارتفاع والانخفاض في المصارف محل الدراسة نتيجة نمو حجم الموجودات بمعدل يفوق نمو حجم حقوق الملكية.
خامساً: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضية المتعلقة بتحديد التغير الذي طرأ على أداء المصارف الإسلامية محل الدراسة بعد الأزمة المالية العالمية والتي جاءت كما يلي: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأزمة المالية العالمية على أداء المصارف الإسلامية عينة الدراسة"، استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، للتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للمؤشرات السابقة قبل الأزمة والمتوسط الحسابي لنفس المؤشرات بعد الأزمة، نظراً لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين،

واعتمدنا في ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وفيما يلي اختبار الفرضيات الفرعية:

1. اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، حيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على الأصول قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	2.35	1.38	1.840	0.163
a.dib	1.45	1.17	0.646	0.564
Qib	7.56	4.29	2.050	0.133
Qiib	6.90	4	2.313	0.104
Alrajhi	5.44	3.81	2.263	0.109
Baj	6.05	0.43	2.229	0.112

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 21.

يتضح من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، بحيث تجاوزت مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر 5 % في أغلب المصارف، لذلك نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية، فلقد حقق مصرف أبوظبي الإسلامي أعلى نسبة نمو في صافي الأرباح بـ 1211.22 % سنة 2010 وبـ 960.05 % سنة 2011 في مصرف الجزيرة وبنسب نمو متفاوتة في المصارف الأخرى بعد الأزمة، مما أدى إلى حدوث ارتفاع في نسب الربحية ومنها معدل العائد على الأصول في المصارف الإسلامية محل الدراسة، وذلك بفضل تدخل حكومات هذه

الدول والاستراتيجيات المتبعة من طرف المصارف المركزية التابعة لها فضلا عن الأسس والقواعد التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي خفضت من وقع الأزمة عليها، كما أن هذه الآثار تبقى محدودة مقارنة بما أصاب القطاع المصرفي التقليدي التابع لدول هذه المصارف ومثال على ذلك إعلان مصرف الخليج الدولي "GIB" عن خسائر قاربت 750 مليون دولار جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري مما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودية، وكذلك إعلان مصرف الخليج الدولي الكويتي وهو خامس أكبر مصرف في الكويت من حيث القيمة السوقية في أكتوبر 2008 عن تكبده لخسائر كبيرة في المشتقات المالية قدرت بـ 1.2 مليار دولار، وإعلان مصرف أبوظبي التجاري عن تعرضه لمخاطر بقيمة 272 مليون دولار، وإعلان مؤسسة الخليج للاستثمار الكويتية عن خسائر بقيمة 246 مليون دولار نهاية عام 2007 وأخرى بقيمة 200 مليون دولار عام 2008 وغيرها من الآثار.

2. اختبار الفرضية الثانية

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال ما يلي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	21.14	12.74	1.997	0.140
a.dib	15	10.56	0.905	0.432
qib	34.17	21.06	2.593	0.081
qiib	45.93	18.80	3.047	0.056
Alrajhi	34.92	23.12	4.153	0.025
Baj	27.30	3.08	2.636	0.078

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية قبل وبعد الأزمة، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%، لذلك نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذا المؤشر قبل وبعد الأزمة.

3. اختبار الفرضية الثالثة

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين الملاءة المالية قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
dib	15.73	16.05	0.135 -	0.901
a.dib	16.10	15.55	0.182	0.867
qib	25.26	17.58	2.712	0.073
qiib	23.26	22.16	0.402	0.715
Alrajhi	24.85	20.33	2.258	0.109
Baj	30.87	17.69	2.550	0.084

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية محل الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر تفوق نسبة 5%، ورغم انخفاض متوسط معدل كفاية رأس المال بعد الأزمة المالية إلا أن الفرق غير مهم إحصائياً وكذلك اقتصادياً، وذلك لالتزام هذه المصارف

بالحد الأدنى المقرر من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، والنسب المقررة من طرف المصارف المركزية التابعة لدول هذه المصارف مما يدل على تمتعها بملاءة مالية جيدة.

4. اختبار الفرضية الرابعة

للإجابة على الفرضية الرابعة التي جاءت كما يلي " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية "، بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة

المصارف	المتوسط الحسابي		قيمة (T)	مستوى الدلالة
	قبل الأزمة	بعد الأزمة		
Dib	2.35	1.38	1.844	0.162
a.dib	10.22	11.11	0.878-	0.444
Qib	22.79	20.51	0.752	0.507
Qiiib	15.88	21.31	1.597-	0.209
Alrajhi	15.80	16.15	0.156-	0.886
Baj	20.40	14.50	1.630	0.202

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS21.

يتضح من خلال الجدول أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة، لأن مستويات الدلالة الإحصائية لهذا المؤشر أكبر من 5%.
وخلاصة لما سبق وكإجابة للفرضية الرئيسية فإن لا يوجد أثر للأزمة المالية العالمية على المصارف الإسلامية، ولم يتعرض أي منها لإفلاس أو لصعوبات مالية استدعت تدخلا من المصارف المركزية بسبب الأزمة كما حدث في المصارف التقليدية.

خاتمة:

على ضوء التحليل الذي قمنا به للبيانات المتوفرة عن بعض مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وبعد إخضاع هذه البيانات للمعالجة الإحصائية يمكن عرض مجمل النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

- بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية (معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية) المصارف الإسلامية عينة الدراسة قبل وبعد الأزمة المالية العالمية، وذلك بفضل تدخل حكومات هذه الدول والاستراتيجيات المتبعة من طرف المصارف المركزية التابعة، لها فضلا عن الأسس والمبادئ التي تقوم عليها المصارف الإسلامية والتي خفضت من وقع الأزمة عليها.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية وتمتع هذه المصارف بملاءة مالية جيدة.

- بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الملكية قبل وبعد الأزمة المالية العالمية في المصارف الإسلامية عينة الدراسة، نتيجة تزايد حجم حقوق الملكية واعتماد المصارف على التمويل الداخلي.

المراجع والإحالات:

¹ سامر مظهر قنطقي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، (دار النهضة، سوريا، 2008)، ص 32 - 33.

² صلاح الدين سلطان، الأزمة العالمية والمضاربة الشرعية بديلا عن الودائع المصرفية والتأمينات التجارية، بحث مقدم في الدورة التاسعة عشر للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، إسطنبول-تركيا، في الفترة 30 ماي- 04 جوان 2009، ص : 19.

³ زينب صالح الأشوح، الأزمة الاقتصادية العالمية، (هبة النيل العربية، الجزيرة، 2010)، ص - ص : 154 - 155.

⁴ محمد الصالح المنجد، الأزمة المالية، (مجموعة زاد للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009)، ص - ص : 15 - 16.

⁵ عجة الجيلالي، عقد المضاربة (القراض) كما تجر به المصارف الإسلامية، (دار الخلدونية، الجزائر، 2006)، ص - ص :

143- 144.

⁶ نسرين عبد الحميد نبيه، الاقتصاد الإسلامي كما يجب أن نراه كحل للأزمة المالية العالمية، (مكتبة الوفاء القانونية،

الإسكندرية-مصر، 2010)، ص : 223.

- ⁷ عمرو يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة- تقدير اقتصادي إسلامي-، (عالم الكتاب الحديث، إربد-الأردن، 2011)، ص: 62.
- ⁸ إبراهيم بن حبيب الكراون السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة - فح القروض المصرفية، التسليف وعمليات الإفلاس، أزمة الائتمان، (دار جرير، عمان-الأردن، 2009)، ص: 84.
- ⁹ أشرف محمد دواية، الأزمة المالية العالمية- رؤية إسلامية-، (دار السلام، القاهرة-مصر، 2009)، ص: 32.
- ¹⁰ زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص: 33.
- ¹¹ علي معي الدين القرة الداغي، الأزمة المالية العالمية- دراسة أسبابها وأثارها ومستقبل الأسهمالية بعدها، علاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي وكيفية الاستفادة منها في عالمنا الإسلامي-، (دار البشائر الإسلامية، بيروت-لبنان، 2009)، ص - ص: 96 - 97.
- ¹² محمد سامر القصار، الأزمة المالية العالمية، (دار الفكر، دمشق- سوريا، 2009)، ص - ص: 27 - 28.
- ¹³ سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص - ص: 32 - 33.
- ¹⁴ أشرف محمد دواية، مرجع سابق، ص - ص: 117 - 118.
- ¹⁵ نصر أبو الفتوح فريد، الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية، (دار الفكر والقانون، المنصورة-مصر، 2011)، ص: 134.
- ¹⁶ B. Patrick, financial crisis- causes et effects, cashmoneylife.com
- ¹⁷ مراد رايق رشيد عودة، أسباب الأزمة الاقتصادية القريية والبعيدة- رؤية إسلامية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الحادي عشر بعنوان الأزمات الاقتصادية المعاصرة - أسبابها وتداعياتها وعلاجها -، جامعة جرش، الأردن، 14-16 ديسمبر 2010، ص: 153.
- ¹⁸ عمرو يوسف عبد الله عباينة، مرجع سابق، ص - ص: 164 - 165.
- ¹⁹ خالد أمين عبد الله، محمد أحمد صقر، الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي، (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان-الأردن، 2009)، ص: 54.
- ²⁰ أحمد شعبان محمد علي، المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، (دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2010)، ص: 290.
- ²¹ وليد شاويش، الأزمة المالية العالمية- أزمة فكر ونظام أم أزمة مال، مجلة التذكرة، مجلة شهرية تصدر مؤقتاً فصلية تعنى بالفكر والثقافة الإسلامية يصدرها المجلس العلمي المحلي للدار البيضاء، المجلد رقم 4، العدد 13، الدار البيضاء-المغرب، جويلية 2009، ص: 73.
- ²² مراد رايق رشيد عودة، مرجع سابق، ص: 153.
- ²³ مصطفى العمواصي، أحمد زهدي وآخرون، الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الشرق الأوسط، (دار جليس الزمان، عمان-الأردن، 2009)، ص - ص: 19 - 20.

²⁴ رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية "هل نجد لها في الإسلام حلاً"، (دار القلم، دمشق- سوريا، 2010)، ص - ص : 22 - 23.

²⁵حسن ثابت فرحان، أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على أداء المصارف الإسلامية والتنمية، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

www.philadelphia.edu.jo/courses/Markets/Files/Markets/B161.doc, le 25/10/2016, htm : 10 :29.

²⁶معي الدين يعقوب أبو الهول، تقديم رفعت السيد العوضي، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، (دار السلام، القاهرة- مصر، 2012)، ص- ص : 69 – 70.

²⁷Maher Hasan,JemmaDridi, The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks, Monetary and Capital Markets Department & Middle East and Central Asia Department, September 2010, p: 33.

²⁸KhawlaBourkhis a, Mahmoud Sami Nabi ,Islamic and conventional banks' soundness during the 2007–2008financial crisis, Review of Financial Economics, Published for the University of New Orleans, N^o22,2013, p: 75.

²⁹زكرياء شعباني، المصارف الإسلامية الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية (الأزمة المالية العالمية 2008 كمثال)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلة أكاديمية نصف سنوية محكمة، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتنسيق مع مخر متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، العدد 2، جوان 2015، ص - ص : 73 - 75.

³⁰Ghada Ben Zeineb, Sami Mensi, Does the PLS Paradigm Spur the Islamic Banks Vs Conventional Banks Soundness- Case of the Global Financial Crisis, Journal of Economics and Development Studies, Vol: 2, No: 3,September 2014, p: 7.

³¹Mohamed Ali Trabelsi, The impact of the financial crisis on the global economy- can the Islamic financial system help?,The Journal of Risk Finance Vol: 12 No: 1, 2011, p : 23.

³² حسن ثابت فرحان، مرجع سابق.

³³ معي الدين يعقوب أبو الهول، تقديم رفعت السيد العوضي، الحل الإسلامي للأزمة المالية العالمية، (دار السلام، القاهرة- مصر، 2012)، ص - ص : 78 – 79.

³⁴ حسن ثابت فرحان، مرجع سابق.

³⁵ Mohamed Yusuf Abdulle , Salina H. Kassim, Impact of Global Financial Crisis on the Performance of Islamic and Conventional Banks - Empirical Evidence from Malaysia-, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, Vol 8 No. 4, Oct - Dec 2012, p: 8.

- 36 محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية- أحكامها، مبادئها، تطبيقها المصرفي-، ط 2، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، 2010)، ص : 416.
- *dip: مصرف دبي، a.dip: مصرف أبوظبي، qib: مصرف قطر، qiib: مصرف قطر الدولي، alrajhi: مصرف الراجحي، baj: مصرف الجزيرة.
- 37 التقرير المالي السنوي لمصرف أبوظبي الإسلامي لسنة 2014، ص : 123.
- 38 التقرير المالي السنوي لمصرف الجزيرة لسنة 2015، ص : 82.
- 39 التقرير المالي السنوي لمصرف قطر الإسلامي لسنة 2015، ص : 58.